



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة مشكلات السلع

الدورة السبعون

روما، 7-9 أكتوبر/تشرين الأول 2014

الزيادات في الواردات والآلية الخاصة للوقاية

موجز

إدراكاً للمخاطر المحتملة المرتبطة بالزيادات في مستويات الواردات الغذائية، اتفق المفاوضون التجاريون على إنشاء آلية خاصة للوقاية بهدف مساعدة البلدان النامية في مواجهة هذه المخاطر لا سيما في ظل انفتاحها أكثر على التجارة. ومنذ المفاوضات الأولية على تصميم الآلية، تغير سياق السوق العالمية بشكل كبير، ومعها طبيعة الزيادات في الواردات. وفي ضوء هذه التغيرات لا بد من إعادة استعراض عناصر الاتفاقيات التجارية لضمان أن تعكس الوقائع الجديدة في السوق.

الإجراءات المقترحة من قبل اللجنة

يرجى من اللجنة الإحاطة بنتائج الدراسة ومناقشتها والنظر في التوصيات التالية من أجل تدابير المتابعة:

- ◀ لا بد من تقديم المزيد من المساعدة إلى البلدان النامية حل فهم تداعيات زيادة واردات الأغذية في إطار ازدياد أسعار الأغذية في العالم؛
- ◀ ينبغي إجراء التحليلات لتحسين فهم آثار سياق السوق العالمية المتغير على العناصر المختلفة في الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف؛
- ◀ ينبغي دعم الحوار بشأن التدابير السياسية اللازمة في التجارة لمواجهة الزيادة في الواردات، لا سيما عندما يحتمل أن تكون آثارها مدمرة.

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد بوبكر بن بلحسن

أمين لجنة مشكلات السلع

البريد الإلكتروني: boubaker.benbelhassen@fao.org



mk897a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى

أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة

www.fao.org

أولاً - مقدمة

1- نظرت اللجنة في زيادة حجم واردات السلع الأساسية وأثرها على البلدان النامية لآخر مرة في دورتها السادسة والستين¹. وفي تلك الدورة، وافق الأعضاء على أهمية تحسين فهم ظاهرة الزيادة في الواردات من أجل المساهمة بفعالية في تصميم آلية خاصة للوقاية كجزء من الاتفاقية التجارية المتعددة الأطراف.

2- كما كانت الحال في جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية، جرت السنوات الأولى من جولة الدوحة للمفاوضات في فترة تميّزت بالأسعار الأدنى تاريخياً للسوق الزراعية، وتضمّن جدول الأعمال تعزيز إصلاح التجارة وسياسات الدعم الزراعي ذات الصلة لضمان بيئة تجارية عالمية أكثر انفتاحاً وأقل ضرراً. وفي الوقت عينه، كان من المسلم به أن زيادة الانفتاح على التجارة يمكن أن تعرّض القطاعات الزراعية في البلدان النامية لعدم استقرار في الأسواق، في حين اعتبر تخفيض السعر أكثر بعد وما يرافقه من زيادة هامة في كميات الواردات، ضاراً بوجه خاص، إذ يقوّض حوافز الاستثمار في تطوير السوق المحلية من قبل جهات القطاع الخاص، في ظل الافتقار إلى أدوات إدارة المخاطر. ولمواجهة هذه المخاوف، دعا إعلان هونغ كونغ الوزاري التابع لمنظمة التجارة العالمية² إلى إنشاء آلية خاصة للوقاية تسفيد منها البلدان النامية. وكانت المفاوضات بشأن سبل عمل آلية خاصة للوقاية صعبة للغاية، إذ اعتبر بعض البلدان أنه ينبغي أن تكون الآلية فعالة وسهلة الاستخدام، في حين تخوّفت بلدان أخرى من أن تستخدم الآلية، في غياب القيود اللازمة، بسبل تعطل التجارة بلا داع.

3- ومنذ الدورة السادسة والستين للجنة مشكلات السلع، تغيّرت الأسواق الزراعية العالمية كثيراً. ففي عام 2006، كانت الأسعار العالمية للأغذية، على الرغم من ارتفاعها، لا تزال تعكس الفائض في الإمدادات والانخفاض في الأسعار. وفي السنوات الفاصلة، ازدادت الأسعار بشكل كبير، وبقية، في المجمل، في ضعف مستوياتها خلال الثمانينات والتسعينات وأوائل الألفية الثانية. وفي حين ازدادت الأسعار بشكل كبير، وربما بددت من المخاوف من انخفاض الأسعار، ما لم يحظ بالاهتمام نفسه هو ازدياد كميات الواردات في البلدان النامية المستوردة للأغذية بسرعة منذ بداية الألفية الثانية.

4- وبالتالي، يخلق السياق العالمي المتغيّر للأسواق وضعاً مختلف جداً في ما يتعلق بتوقعات حدوث الازديادات وأثرها. وبدوره يثير هذا الواقع أسئلة عن كيف يمكن لأهمية الآلية، واحتمال اللجوء إليها، أن تتأثر بهذه التغيّرات. ولمساعدة البلدان الأعضاء في معالجة هذه الأسئلة، راجعت الأمانة تحليلاتها السابقة³ بشأن ازدياد الواردات⁴ وعملت على تحديثها.

¹ نظرت الدورة السادسة والستون للجنة مشكلات السلع في الوثيقة CCP 07/11 "الزيادات الحادة في الواردات: التحليل، والاستنتاجات الأولية"، والدروس المستفادة". ترد خلاصات اللجنة في الفقرات من 34 إلى 39 في الوثيقة CL 132/6.

² إعلان هونغ كونغ الوزاري التابع لمنظمة التجارة العالمية (2005). الوثيقة WT/MIN(05)/DEC. 22 ديسمبر/كانون الأول 2005.

³ FAO (2005) A special safeguard mechanism for developing countries. FAO Trade Policy Technical Notes on issues related to the WTO negotiations on agriculture. No. 9. FAO, Rome; FAO (2006) Import surges: What are they and how can they be identified? FAO Briefs on Import Surges. No.1. FAO, Rome

⁴ تتضمن الوثيقتان FAO Trade Policy Technical و FAO (2014) Import surges and the Special Safeguard Mechanism Revisited. Notes on issues related to the WTO negotiations on agriculture. No. 15 أكثر تفصيلاً.

ثانياً - تحديد الزيادات في الواردات

5- استخدم مصطلح "الزيادة في الواردات" لتعريف نوعين محتملين من الصدمات على القطاعات الزراعية المحلية التي يمكن أن تتأتى عن زيادة الانفتاح على التجارة: (1) الزيادات الهامة في حجم الواردات من سنة إلى أخرى؛ (2) انخفاض أسعار الأسواق المحلية التي يمكن أن تنتج من زيادة الاتصال بأسعار الأسواق العالمية. وكما بيّنت تحليلات منظمة الأغذية والزراعة السابقة، يمكن أن تكون الزيادة في الواردات نتيجة عوامل داخلية في الاقتصاد المحلي، مثل النقص في الإنتاج المحلي بسبب أحداث مناخية، أو أن تكون نتيجة عوامل السوق الخارجية، ويحتمل أن تكون هذه الأخيرة مدمرة للزراعة المحلية. ويستعرض التحليل الموجز في هذه الوثيقة حدوث الزيادات، ولكن لا ينبغي تفسير ذلك على أن جميع الزيادات سيكون لها بالضرورة آثار سلبية، أو أن العلاج الوقائي يمكن تطبيقه في جميع الحالات المحددة.

6- وليس من تعريف متفق عليه للزيادة في الواردات أو المنهجية لتقييم هذه الزيادة وقياسها. وعادة ما تميل التعاريف إلى الاستناد من بين جملة أمور إلى عتبات مختلفة، ويعتبر أن زيادة في الواردات حدثت عندما يتجاوز حجم الواردات الفعلي العتبة المحددة. لكن يمكن لاختيار العتبة أن يؤثر على تحديد وجود زيادة في الواردات بشكل كبير.

ألف - الزيادة في الحجم

7- بموجب التعريف المستخدم في الوثيقة CCP 07/11، يسجل الجدول 1 عدد الزيادات المحددة باستخدام المتوسط المتحرك في ثلاث سنوات زائد 30 في المائة عبر مجموعات السلع ومع الوقت.

الجدول 1- زيادات الواردات المحددة لـ 15 مجموعة من السلع الغذائية الرئيسية في 103 من البلدان النامية
(حسب المتوسط المتحرك في ثلاث سنوات)

فترات خمس سنوات		فترات عشر سنوات			المجموع	
2013-2009	2008-2004	2013-2004	2003-1994	1993-1984	2013-1984	
46	73	119	189	196	504	الذرة
38	54	92	192	186	470	الأرز
33	43	76	87	108	271	القمح
75	142	217	238	208	663	لحوم الأبقار
61	139	200	201	152	553	لحوم الأغنام
73	145	218	306	217	741	لحوم الخنزير
87	126	213	291	228	732	لحوم الدواجن
76	112	188	182	178	548	الزبدة
68	118	186	210	140	536	الجبن
116	125	241	223	130	594	مسحوق الحليب المنزوع الدسم
79	104	183	199	105	487	مسحوق الحليب الكامل الدسم
8	35	43	176	190	409	زيت النخيل
18	9	27	128	148	303	زيت اللفت
10	13	23	152	177	352	زيت فول الصويا
22	30	52	147	76	275	زيت دوار الشمس
810	1268	2078	2921	2439	7438	المجموع

ملاحظة: الحساب لـ 103 من البلدان. عدد الزيادات المحددة هي الحالات حيث يتخطى الحجم الفعلي العتبة المحددة بأنها متوسط متحرك في ثلاث سنوات زائد 30 في المائة.

8- وحصلت الزيادة الأعلى في قطاع اللحوم (البقر، والخنزير، والدواجن حيث تخطت الحالات 20 في المائة من الحالات الممكنة⁵)، وبدرجة أقل في منتجات الألبان (تتجاوز جميعها 15 في المائة)، و10 في المائة أو أقل في معظم البذور الزيتية، ونمط مختلط في الحبوب. وكما ورد في الوثيقة CCP 07/11، لوحظ حدوث زيادات أكثر في الفترة 2003-1994 مقارنة بالفترة 1993-1984 (خاصة في اللحوم ومنتجات الألبان)، في حين شهدت المجموعات الأخرى تراجعاً في التواتر (لا سيما قطاع الحبوب والبذور الزيتية). وعلى نقيض ذلك، شهدت جميع مجموعات السلع ما عدا اثنين (الزبدة ومسحوق الحليب المنزوع الدسم) تراجعاً في التواتر، هاماً في المجمل، من الفترة 2003-1994 إلى 2013-2004. وبالنظر إلى العقد الماضي (2013-2004)، لوحظ أن تواتر الزيادات في جميع السلع (ما عدا بذور اللفت التي كانت أصلاً منخفضة) تراجع كبيراً في الفترة 2013-2009 مقارنة بالفترة 2008-2004، في حين بلغ مجموع الزيادات في الفترة 2013-2009 ثلثي مجموع الفترة 2008-2004 تقريباً.

⁵ يساوي عدد الحالات الممكنة عدد البلدان، مضروباً بعدد السنوات في الفترة المحددة. ومثلاً في الفترة 1984-2013 يبلغ 3090 للسلعة.

9- وتبيّن مقارنة التواتر الوارد في الجدول 1 مع التواتر دون عتبة المتوسط المتحرك للسنوات الثلاث السابقة للواردات زائد انحراف معياري واحد، أهمية تعريف مستوى العتبة في تحديد الزيادات (الجدول 2).

الجدول 2- زيادات الواردات المحددة لـ 15 مجموعة من السلع الغذائية الرئيسية في 103 من البلدان النامية (المتوسط المتحرك في ثلاث سنوات زائد انحراف معياري واحد)

فترات خمس سنوات		فترات عشر سنوات			المجموع	
2013-2009	2008-2004	2013-2004	2003-1994	1993-1984	2013-1984	
79	106	185	202	181	568	الذرة
120	123	243	287	249	779	الأرز
88	138	226	218	205	649	القمح
150	187	337	297	266	900	لحوم الأبقار
90	151	241	209	168	618	لحوم الأغنام
170	201	371	355	237	963	لحوم الخنزير
225	200	425	371	270	1066	لحوم الدواجن
102	136	238	206	191	635	الزبدة
158	172	330	285	191	806	الجبن
124	113	237	208	141	586	مسحوق الحليب المنزوع الدسم
90	119	209	210	126	545	مسحوق الحليب الكامل الدسم
64	78	142	210	173	525	زيت النخيل
15	7	22	77	121	220	زيت اللفت
25	33	58	174	162	394	زيت فول الصويا
29	31	60	121	65	246	زيت دوار الشمس
1529	1795	3324	3430	2746	9500	المجموع

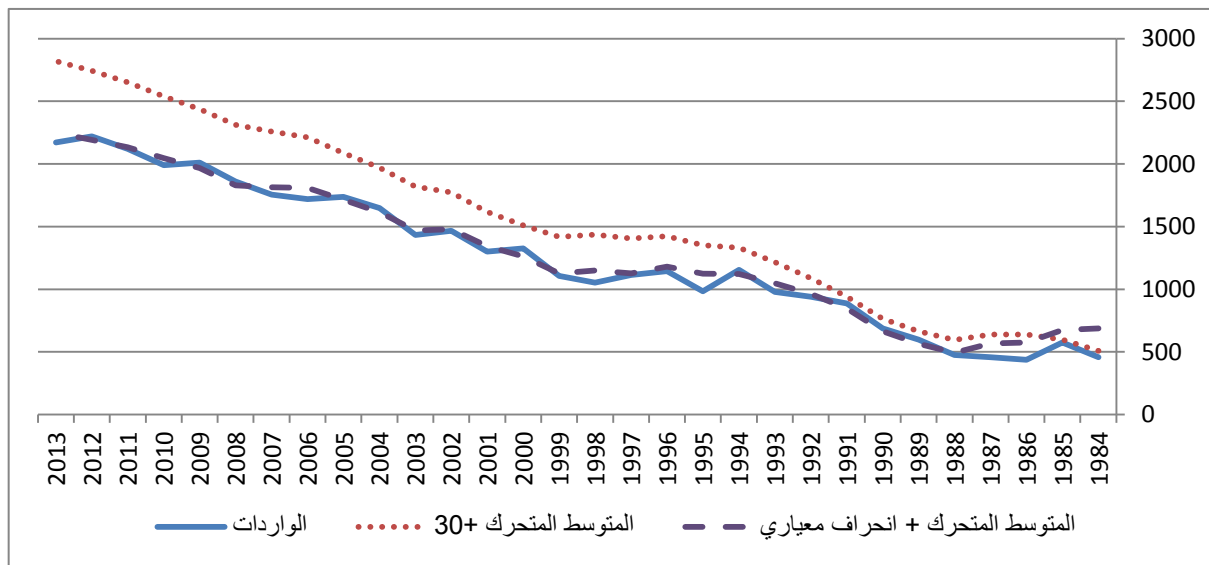
ملاحظة: الحساب لـ 103 من البلدان. عدد الزيادات المحددة هي الحالات حيث يتخطى الحجم الفعلي العتبة المحددة بأنها متوسط متحرك في ثلاث سنوات زائد انحراف معياري واحد.

10- وعدد الزيادات المحددة باستخدام عتبة المتوسط المتحرك في ثلاث سنوات زائد انحراف معياري واحد أكبر، وفي حين أن الأنماط بين مجموعات السلع والفترات مشابهة للأنماط باستخدام المتوسط المتحرك في ثلاث سنوات زائد 30 في المائة، يبقى مدى تراجع عدد الزيادات في فترة الخمس سنوات الأخيرة أقل أهمية بكثير. ويمكن فهم الاختلاف في التواتر من خلال دراسة أمثلة خاصة بالبلد/السلعة. وكمثل نموذجي عن العديد من حالات البلد/السلعة التي جرى تحليلها، ازدادت واردات زيت النخيل إلى باكستان باستمرار نسبياً منذ أوائل التسعينات مع تغيير محدود جداً في هذا الاتجاه (الشكل 1). ونتيجة لما سبق، يبقى المتوسط المتحرك في ثلاث سنوات زائد 30 في المائة أعلى بكثير من المستوى الفعلي للواردات ولم يتم "تحديد" أي زيادات.

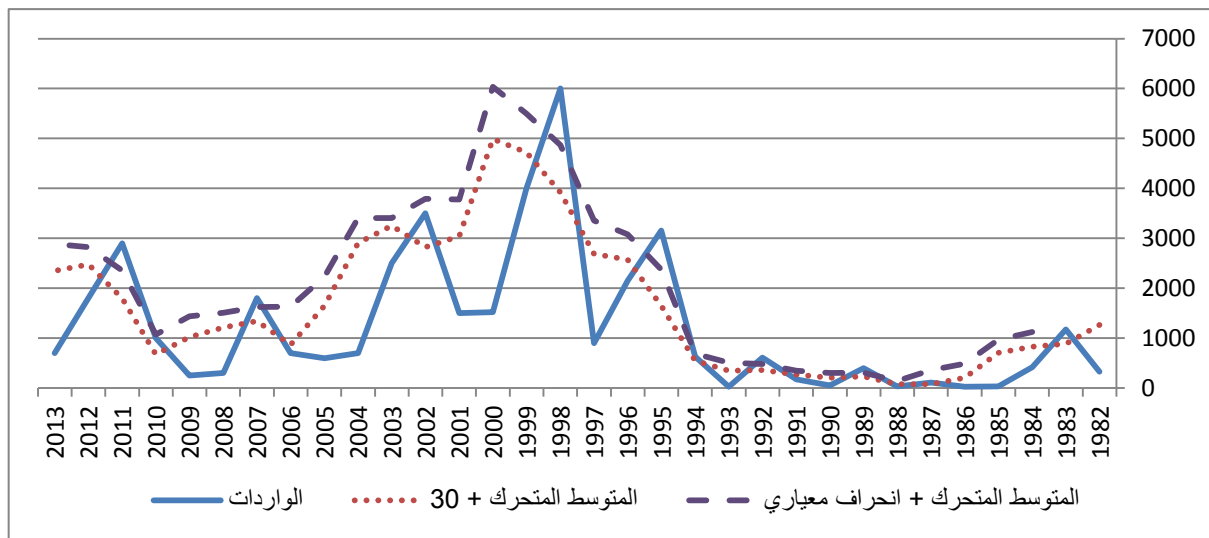
11- وعلى نقيض ذلك، يعكس المتوسط المتحرك في ثلاث سنوات زائد انحراف معياري واحد المستوى المنخفض للتغير في الواردات، في مسار مماثل لمنحنى الواردات، ولكن مع "تمهيد" الاتجاه، يحدد عدداً من الزيادات.

12- ويلاحظ نمط مختلف في واردات الأرز إلى إندونيسيا، التي كانت أكثر تقلباً مع اتجاه تصاعدي متزايد، وإن متغير، حتى عام 2000 ومن ثم اتجاه نحو الانخفاض، مع تباين كبير بين السنوات خلال العقد الأول من الألفية الثانية. ونتيجة لذلك، يتجاوز المتوسط المتحرك في ثلاث سنوات زائد انحراف معياري واحد، الذي يعكس هذا التباين، المتوسط المتحرك في ثلاث سنوات زائد 30 في المائة، الذي يحدد العدد الأكبر من الزيادات.

الشكل 1 واردات زيت النخيل - باكستان (ألف طن)



الشكل 2 واردات الأرز - إندونيسيا (ألف طن)



13- ويفيد التحليل، باستخدام عتبتين مختلفتين، في إثبات أن نمط الواردات هو متغير أساسي في تحديد حدوث الزيادات وفقاً لخيارات مختلفة للعتبات. فحين تزيد الواردات باستمرار نسبياً، يكون المتوسط المتحرك في ثلاث سنوات زائد انحراف معياري واحد أفضل لتحديد الزيادات، أما بالنسبة إلى الواردات التي تتبع اتجاهًا أكثر تغيراً، فإن المتوسط المتحرك في ثلاث سنوات زائد 30 في المائة يحدد عدداً أكبر من الزيادات.

14- ويستخدم نمط الواردات أيضاً كعامل محدد في تحليل حدوث الزيادات في بلدان مختلفة (الجدول 3). فالبلدان النامية الأكبر التي مواقعها التجارية أكثر اختلاطاً نسبياً، فيما يتعلق بالسلع المختلفة، تميل إلى أن يكون تواتر الزيادات فيها أعلى. ومن المثير للاهتمام أيضاً ملاحظة تراجع تواتر الزيادات في البلدان الرئيسية المستوردة للأغذية مثل مصر وإندونيسيا ونسبة كبيرة من الدول الجزرية، التي تعتمد بشكل كبير تقليدياً على واردات الأغذية، فتصنف في فئة ما دون 60 زيادة خلال فترة 30 سنة.

الجدول 3- تصنيف البلدان من حيث تواتر الزيادات (1984 – 2013)

100 وأكثر	إكوادور وأوغندا وباكستان وتنزانيا وزمبابوي والصين وكينيا ونيجيريا والهند
99-90	بنغلاديش وبنن وتوغو ورواندا وزامبيا وغانا وفنزويلا ومالي ومدغشقر وملاوي ونيكاراغوا
89-80	اندونيسيا وبوركينا فاسو والجمهورية الدومينيكية وجمهورية قبرغيزستان وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والكونغو ومصر ومنغوليا وموريتانيا وموزامبيق ونيبال وهايتي وهندوراس
79-70	أنغولا وبوتسوانا وبوروندي وبيرو وتشاد وتونس وجمهورية أفريقيا الوسطى وجورجيا والسنغال وسيراليون وطاجيكستان وغينيا والكاميرون وكمبوديا وكوت ديفوار والمغرب وميانمار والنيجر
69-60	الأردن وألبانيا وسري لانكا وغينيا بيساو والفلبين ولاوس
أقل من 60	أرمينيا وبابوا غينيا الجديدة وبربادوس وترينيداد وتوباغو وتونغا وجامايكا ملديف وجزر سليمان وجيبوتي ودومينيكا والرأس الأخضر وساموا وسانت فنسنت وغرينادين وسان كيتس ونيفيس وسان لوسيا وسوازيلند وغابون وفانواتو وكوبا وليسوتو وموريشيوس وناميبيا

15- والمستوى الذي تُحدد عنده العتبة يؤثر بدوره بشكل مختلف على تحديد الزيادات بين السلع والبلدان⁶. ويؤكد الجدول 4 التراجع في التواتر مع زيادة العتبة، ولكنه يبيّن أيضاً أن توزيع الزيادات بين البلدان يصبح أكثر تركيزاً مع زيادة العتبة، فتلاحظ نسبة 16.2 في المائة من الزيادات في البلدان العشرة الأولى (المصنفة حسب تواتر الزيادات) عند عتبة 140 في المائة مقارنة بنسبة 13.6 في المائة في البلدان العشرة الأولى عند عتبة 110 في المائة.

⁶ تشير الوثيقتان WTO (2008) Revised Draft Modalities for Agriculture, TN/AG/W/4/Rev.4 6 December 2008 and WTO (2008) Revised Draft Modalities for Agriculture: Special Safeguard Mechanism TN/AG/W/7 6 December 2008 إلى عتبات من 110 في المائة، و120 في المائة، و140 في المائة إضافة إلى عتبة 130 في المائة المطبقة في التحليل أعلاه.

الجدول 4- تركيز الزيادات عند عتبات مختلفة

العتبة	أول 10 في المائة	مجموع الزيادات	النسبة المئوية
110	1371	10086	13.6
120	1107	7416	14.9
130	935	5884	15.9
140	791	4873	16.2

الجدول 5- الزيادات حسب مجموعة البلدان والمنطقة

النسبة المئوية	المنطقة	المجموعة
79	أفريقيا	مجموعة الثلاثة والثلاثون
89	شرق آسيا	الاقتصادات الصغيرة والضعيفة
89	جنوب آسيا	البلدان الأقل نمواً
74	جنوب شرق آسيا	البلدان المنضمة حديثاً
57	منطقة البحر الكاريبي	البلدان النامية المستوردة الصافية
74	المجموع	المجموع

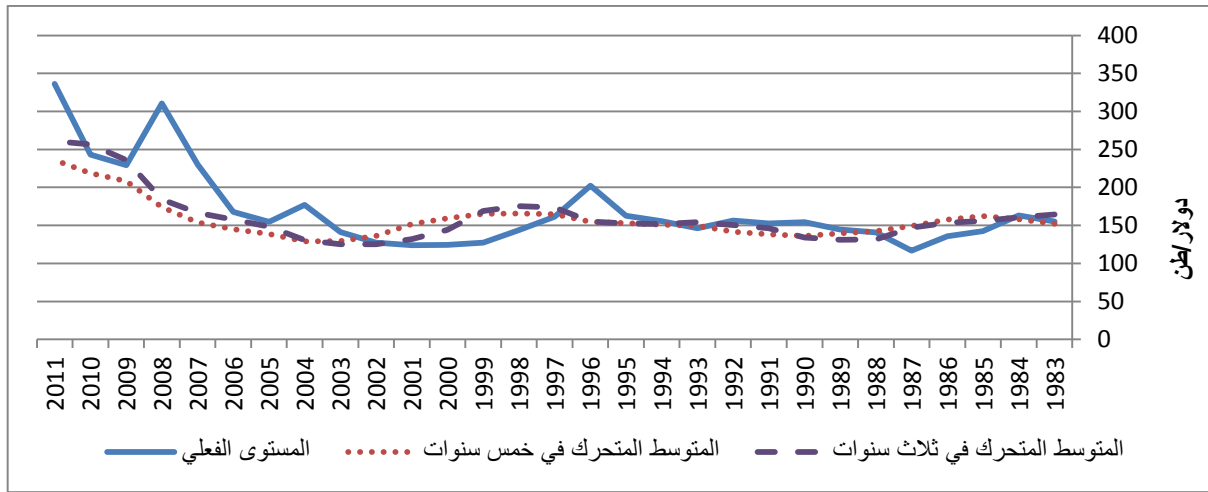
16- ويختلف متوسط حدوث الزيادات أيضاً بين مجموعات البلدان⁷ والمناطق الجغرافية (الجدول 5). ومن الجدير بالذكر أن البلدان في مجموعة الاقتصادات الصغيرة والضعيفة تشهد زيادات أقل بكثير في المتوسط، ومنطقة البحر الكاريبي في المجموعات الجغرافية تشهد أيضاً هذا المتوسط المتدني. كما أن التأثير النسبي لمجموعة البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة بمستوى العتبة المتزايد يشير إن أنه على الرغم من أن حدوث الزيادات المحددة هو على مستوى يضاهاي مستوى مجموعات البلدان الأخرى عند عتبات متدنية، تتراجع نسبة الزيادات الملاحظة في الاقتصادات الصغيرة والضعيفة أسرع عندما يزيد مستوى العتبة. ويقترح ذلك أن عمق الزيادات قد يكون أقل في المتوسط في هذه المجموعة من البلدان، وبالتالي يقل احتمال تعريفها كزيادات عند مستويات أعلى من العتبات.

باء- انخفاض الأسعار

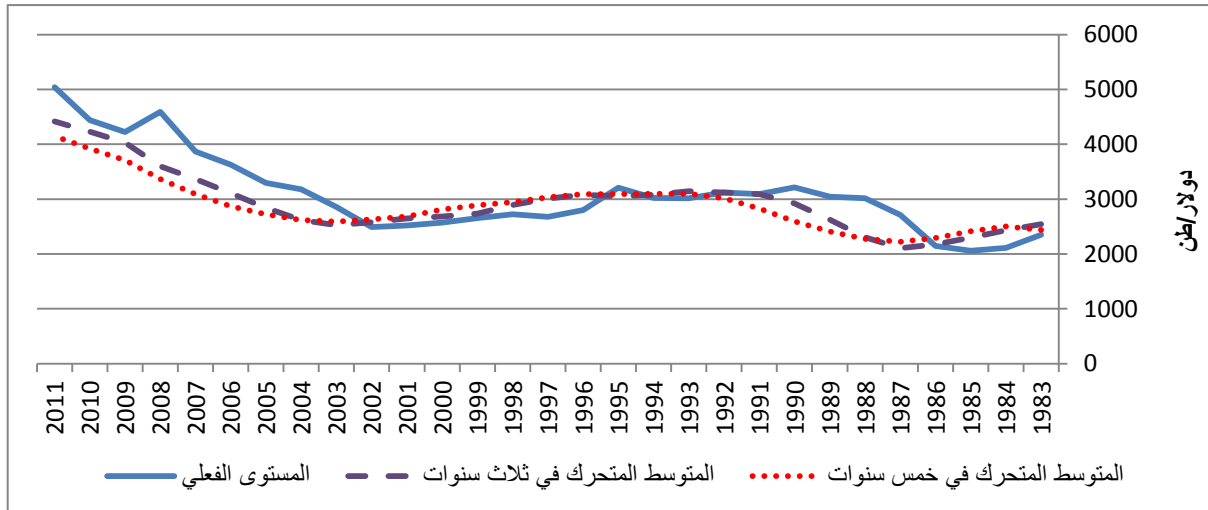
17- يشير الشكلان التاليان للذرة ولحم الأبقار بوضوح إلى أنه خلال فترات زيادة الأسعار، تتراجع المتوسطات المتحركة دون خط السعر الفعلي و"تراجع الأسعار" يُحدد فقط عندما تهبط الأسعار بشكل كبير (مثلاً سعر الذرة في عام 2009)، في أحيان، أقل بكثير من الفترة ما قبل عام 2000. غير أن ذلك يشير إلى أنه عندما تكون الأسعار متقلبة، حتى في اتجاه متزايد، يبقى السعر الموجب لتطبيق الضمانات عنصراً مفيداً في آلية الوقاية.

⁷ نظراً إلى عينة البلدان المختارة للتحليل (البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، والبلدان الأقل نمواً المدرجة في عام 2004)، قد لا تكون البلدان في المجموعات ممثلة بشكل كامل لجميع البلدان في المجموعات المتفاوضة.

الشكل 3- أسعار واردات الذرة



الشكل 4- أسعار واردات لحوم الأبقار



18- وفيما يتعلق بحدوث انخفاض في الأسعار مع الوقت، ثمة تراجع كبير في عدد الانخفاضات المحددة بين الفترتين 1983-2003 و2004-2011. ومقارنة بتواتر 102 المسجل في 21 سنة حتى عام 2003، سُجلت أربع حالات فقط (القمح، والزبدة، ومسحوق الحليب المنزوع الدسم، ومسحوق الحليب الكامل الدسم) في السنوات الثمانية بين عامي 2004 و2011.

الجدول 6- تواتر انخفاضات الأسعار 2011-2004 مقارنة بالفترة 1983-2003 (المتوسط المتحرك لثلاث سنوات عتبة 90 في المائة)

2011-2004	2003-1983	المجموع	المنتجات
1	8	9	القمح
0	5	5	دقيق القمح
0	5	5	الذرة
0	8	8	الأرز المصروب
0	7	7	السكر، الخام
0	6	6	السكر المكرر
0	3	3	لحوم الأبقار
0	5	5	لحوم الأغنام
0	7	7	لحوم الخنزير
0	5	5	لحوم الدواجن
1	5	6	الزبدة
0	4	4	الجبن
1	6	7	مسحوق الحليب المنزوع الدسم
1	2	3	مسحوق الحليب الكامل الدسم
0	7	7	زيت النخيل
0	7	7	زيت اللفت
0	6	6	زيت فول الصويا
0	6	6	زيت دوار الشمس
4	102	106	المجموع

يتراجع مجموع عدد الانخفاضات المحددة في حالة المتوسط المتحرك في ثلاث سنوات بأكثر من النصف من 217 عند عتبة 100 في المائة إلى 106 عند عتبة 90 في المائة ومن ثم بحوالي النصف مجدداً إلى 62 عند عتبة 85 في المائة. والتراجعات في حالة المتوسط المتحرك في خمس سنوات أكثر تدرجاً. والأنماط ملاحظة لمعظم المنتجات الواردة في الجدول.

الجدول 7- الانخفاضات المحددة في الأسعار حسب السلعة ومستوى العتبة

85 في المائة		90 في المائة		100 في المائة		المنتجات
المتوسط المتحرك في ثلاث سنوات	المتوسط المتحرك في خمس سنوات	المتوسط المتحرك في ثلاث سنوات	المتوسط المتحرك في خمس سنوات	المتوسط المتحرك في ثلاث سنوات	المتوسط المتحرك في خمس سنوات	
5	6	8	9	15	17	القمح
4	3	8	5	14	15	دقيق القمح
4	3	7	5	11	12	الذرة
5	5	9	8	13	14	الأرز المصروب

85 في المائة		90 في المائة		100 في المائة		المنتجات
7	6	9	7	16	13	السكر، الخام
7	6	10	6	13	12	السكر المكرر
1	0	3	3	13	13	لحوم الأبقار
1	0	7	5	7	7	لحوم الأغنام
5	3	8	7	12	10	لحوم الخنزير
3	2	8	5	13	12	لحوم الدواجن
7	3	7	6	12	14	الزبدة
2	0	5	4	10	13	الجبن
3	5	7	7	10	13	مسحوق الحليب المنزوع الدسم
0	1	4	3	11	12	مسحوق الحليب الكامل الدسم
7	5	9	7	11	11	زيت النخيل
6	5	7	7	10	10	زيت اللفت
6	4	8	6	10	9	زيت فول الصويا
5	5	7	6	9	10	زيت دوار الشمس
78	62	131	106	210	217	المجموع

ملاحظة: في غياب مجموعات البيانات الشاملة حول أسعار التكلفة والتأمين والشحن المحلية، من غير الممكن إجراء تحليل على المستوى القطري. وبالتالي تستخدم أسعار السوق الدولية الرئيسية كبديل. وهذه البيانات محدثة حتى عام 2011 باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة

ثالثاً - التداعيات على تصميم آلية خاصة للوقاية

19- تتغير تواتر "زيادات الواردات" بشكل كبير منذ بداية الألفية الثانية، فعكس الانتقال من إطار أسعار منخفضة ومستقرة نسبياً إلى إطار جديد للسوق حيث الأسعار أعلى وربما أكثر تقلباً. وتراجع تواتر زيادات الحجم بشكل كبير في جميع مجموعات السلع وفي المتوسط في البلدان النامية الـ 103 التي شملها التحليل، وتراجع تواتر انخفاضات السعر إلى صفر في معظم مجموعات السلع بين عامي 2004 و2011. وفي حين أن التراجع الحاد في تواتر انخفاضات الأسعار غير مستغرب خلال الفترة التي ازدادت فيها الأسعار بشكل كبير، لا يعكس انخفاض تواتر زيادات الحجم تراجعاً في حجم الواردات. وبالفعل، بعيداً عن كونه نتيجة المستويات الأدنى للواردات (أو معدلات أقل من زيادة الواردات)، تم تحديد انخفاض التواتر في زيادات الحجم خلال فترة ازدياد فيها واردات العديد من السلع، من قبل العديد من البلدان النامية المستوردة للأغذية، ولكن بمعدل أكثر ثباتاً. وفي ظل هذه الظروف، تزداد الأهمية النسبية للحجم الموجب لتطبيق الضمانات مقابل السعر الموجب لتطبيق الضمانات في تقديم تبرير لتطبيق علاج وقائي، في حين أن الأساس المنطقي للتحقق بين الزيادة في حجم الواردات وانخفاض الأسعار يصبح أضعف.

20- ويبين التحليل أيضاً تأثير تواتر الزيادات بنوع العتبة ومستوى هذه العتبة. ومن المرجح أن تكون العتبة القائمة على متوسط متحرك زائد نسبة محددة غير متأثر نسبياً بزيادة الحجم، حيث تزداد الواردات باستمرار نسبياً، في حين أن العتبة التي تعكس تبايناً محدوداً مثل المتوسط المتحرك في ثلاث سنوات زائد انحراف معياري واحد، قد تكون أكثر فعالية. ولتأكيد التحليلات السابقة، يبدو أن عدداً من تواترات انخفاضات الأسعار أكثر تأثيراً بمستوى العتبة من تواتر زيادة الحجم. وهذه الاستنتاجات تصب في تصميم آلية خاصة للوقاية في أن اختيار المستوى الموجب لتطبيق الضمانات يؤثر بشكل كبير على فعالية الآلية.

21- في حين أن إدخال التمايز في الآلية قد يطرح إشكالية، يمكن النظر في استخدام مستويات مختلفة للمستوى الموجب لتطبيق الضمانات حسب مجموعات البلدان. ويقترح التحليل أن أنماط الواردات وبالتالي فعالية المستويات المختلفة للمستوى الموجب لتطبيق الضمانات يمكن أن تختلف بشكل كبير حسب مجموعة البلدان. ونظراً إلى الاعتماد الكبير نسبياً على واردات الأغذية كنسبة من إجمالي الاستهلاك، من غير المحتمل أن تنشئ الزيادات السريعة في حجم الواردات إلى بعض الاقتصادات الصغيرة والضعيفة انحرافاً هاماً عن المتوسط المتحرك، مع أن احتمال التداعيات السلبية لا يزال قائماً. ولمثل هذه البلدان، يمكن أن يكون حجم المستوى الموجب لتطبيق الضمانات الأكثر تأثيراً (أدنى) مناسباً.

رابعاً- الإجراءات المقترحة من قبل اللجنة

22- في ضوء التواتر المتغير في زيادات الواردات، يرجى من اللجنة الإحاطة بما يلي:

- أهمية النظر في تداعيات التغيرات في الأسواق العالمية على صياغة الاتفاقيات التجارية العالمية؛
- وجوب وضع ضمانات مرنة متوافقة مع البيئة المتغيرة للأسواق؛
- الصعوبات الخاصة التي تواجهها الاقتصادات الصغيرة والضعيفة في مواجهة تزايد حجم الواردات.

23- وقد ترغب اللجنة، فيما يتعلق بإجراءات المتابعة، أن تنظر في التوصية بما يلي:

- تقديم المزيد من المساعدة إلى البلدان النامية في فهم تداعيات زيادة واردات الأغذية في إطار ازدياد أسعار الأغذية في العالم؛
- إجراء التحليلات لتحسين فهم آثار سياق السوق العالمية المتغير على العناصر المختلفة في الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف؛
- دعم الحوار بشأن التدابير السياسية اللازمة في التجارة لمواجهة الزيادة في الواردات، لا سيما عندما يحتمل أن تكون آثارها مدمرة.